



قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية
رقم (١٥) لسنة ٢٠٢١ ميلادية
بشأن الإذن بالتعاقد وتقرير حكم

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١١م، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م ميلادي.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٠م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٤م، بشأن إنشاء الشركة العامة للكهرباء.
- وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل.
- وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢١م في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (٥٦٣) لسنة ٢٠٠٧م، بإصدار لائحة العقود الإدارية.
- وعلى الاجتماع التقابلية بين رئيس مجلس الوزراء ومحافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء، المنعقد يومي ١٨-٢٠٢١/٣/٢٠.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (٣٧٦) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٢١م.
- وعلى كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء إشاري رقم (١٨٥٩) المؤرخ في ٠١/٤/٢٠٢١م.
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر:

مادة (١)

يؤذن للشركة العامة للكهرباء بالتعاقد بطريق التكليف المباشر مع شركة STEG international Services (تونسية الجنسية، بقيمة تعادل مبلغا وقدره 1,399,752.00 مليون وثلاثمائة وتسعة وتسعون ألفا وسبعمائة وأثنان وخمسون دولارا، لصيانة خزان المياه بسعة 5100 متر مكعب بمحطة كهرباء غرب طرابلس ، على أن تستثنى إجراءات التنفيذ من أحكام لائحة العقود الإدارية .

مادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

مجلس الوزراء

